

## ماهية الترخّص في القرآن الكريم: دراسة نحوية تحليلية

إعداد

د. عبد السلام أمين الله أتوليتو<sup>١</sup>

قسم اللغات (شعبة اللغة العربية) كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحكمة، إلورن-نيجيريا.

والدكتور محمد نجيب

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، نيل<sup>٢</sup>

### ملخص البحث:

يتناول هذا البحث ماهية الترخّص وقرائنه في القرآن الكريم: دراسة نحوية تحليلية. ومن ذلك عرّفها ابن جني بقوله: "إن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"<sup>(١)</sup>، وهي وسيلة التخاطب بين الناس ولا تملك لربط الصلات بينهم إلا رموزاً من أصوات تُعبّر عن كلّ ما في الضمير. ومن المسلمّ جدلاً أن علم النحو ضروريّ لكلّ من يدرس علوم العربية من قرآن، وحديث، وفقه، وتفسير، و صرف، وبلاغة، وقراءة، وغيرها، لأنه لا يستطيع أحد أن يدرك المقصود من نصّ لغويّ دون معرفة القواعد النحوية التي يسير عليها هذه اللغة. ونظراً لوجود دراسات كثيرة في التراكيب العربية من الجانب النحوي والصرفي والبلاغي؛ يرى الباحثان أن الترخّص النحويّ للقرائن النحوية دلالاتٌ يبتدي بها المتكلّم في نظم الكلام حتّى يفهم المخاطب أو المستمع؛ اعتماداً على القرائن سواء أكانت معنوية أم لفظية التي تُعين على الإفصاح عن المقصود. وما لا جدال فيه أن القرائن النحوية من وسائل تؤدّي إلى فهم التراكيب العربية ومناهج تحليل تلك التراكيب؛ وعلى الرغم من ذلك، تُعدّ القرينة ميداناً كبيراً للدراسات اللغوية من نحو، و صرف، وبلاغة، لأنها تحتوي على كثير من القواعد، والقوانين اللغوية التي تساعد دارسي العربية على معرفة السنن اللغوية. ويعتمد الباحثان في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وكما يعتمدان على المنهج التحليلي والنقدي. ويتم

<sup>١</sup> atos2@hotmail.my 08129042120/

<sup>٢</sup> najib@usim.edu.my

ذلك من حيث جمع المعلومات من كتب النحو والقراءة والتفسير واللغة ثم تنقيحها، وسيتمّ البحث ببعض التوصيات والاقتراحات. وبناء على ذلك، قد اشتمل هذا البحث على المحورين؛ ويتناول المحور الأول مفهوم الترخّص في اللغة والاصطلاح؛ ويعرض المحور الثاني ظاهرة الترخّص في بعض القرائن النحوية؛ والخاتمة.

#### Abstract:

This paper examines the grammatical analysis study of ellipse and its coherence in the Glorious Qur'an. Language play a vital role in human life and it is a tool been used to communicate between human beings. Undoubtedly, Syntax is very important in terms of learning any branches of Arabic Language such as Qur'an, Hadith (Sayings of Prophet), Tafsir (Exegesis), Fiqh (Jurisprudence), Sarf (Morphology), Balagha (Rhetoric) and many others. The term "Al-Qareenah" Coherence in the Arabic language is examined in all branches of Arabic language such as Semantics, Phonetics, Morphology, Grammar, Rhetoric etc. Thus, it is regarded as a wide field for linguistic studies being contained in many linguistic rules that help to know its norms. Coherence has a prominent role in explaining the meaning of Arabic structure both in the phonetic, verbal and semantic coherences which includes:- stress, rank, combination, joining, instrumental, ascription, subordinate coherences respectively. In this regard, an attempt is made in this paper in other to examine the role of coherences in the Arabic ellipse sentence and relate it to the grammatical analysis study of Glorious Qur'an. Therefore, this paper is divided into two namely concept of ellipse in Arabic language and features of ellipse in the grammatical coherence and conclusion.

#### المقدمة:

لقد جعل اللغويون وضع الجملة بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو اختلاط الرتبة والتباسها من حيث التقديم والتأخير أو التوسّع في الإعراب من باب "الترخّص في القرائن عند أمن اللبس" مع الإشارة إلى أن هذا الترخّص يخضع لعدول أمن اللبس. ومنه يقول تمام حسان: "ويتضح خضوع العدول لأمن اللبس في وجوب أن يكون هناك دليل على المحذوف وضرورة التفسير عند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير..."<sup>(٢)</sup>. إذن، فإن أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، ومن ذلك يُلاحظ في العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات تدلّ عليها؛ وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كلّها، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً، بل لقد كانت حارساً لأمن اللبس في النظام والسياق معاً<sup>(٣)</sup>. وعليه يقول السيوطي: "إن وضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني

المختلف عليهما، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب"<sup>(٤)</sup>.

وعلاوة على ذلك، اتفق النحاة على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل إلا أنه قد جاء الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً إذا أمن اللبس؛ ومنه قوله تعالى: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} [البقرة: ٣٧]، ف"آدَمُ" مرفوع و"كلماتٍ" في موضوع نصب. وقرأ ابن كثير وبعض القراء بنصب "آدم" ورفع "كلماتٍ"<sup>(٥)</sup> فجعل الفعل للكلمات.

قال ابن مالك:

### ورفع مفعوله به لا يلتبس \*\* ونصب فاعل أجز ولا تقس<sup>(٦)</sup>

قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم: "خرق الثوب المسمار" ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع<sup>(٧)</sup>، إذ إن الفعل "خرق" يتطلب "المسمار" فاعلاً، ولا يصلح "الثوب" أن يكون فاعله؛ لأن الثوب لا يكون خارقاً لـ"المسمار" عاقلاً أو عادةً على عكس قاعدة إعراب الفاعل والمفعول. والمعروف أن الفاعل يُعرف بالقرائن الآتية: أن يكون اسماً، مرفوعاً وأن يتقدمه فعلمبني للمعلوم. إذن، ولقد تحققت هذه القرائن في "المسمار" ما عدا الإعراب بالرفع؛ وهذا واضح من قرينة الإسناد وإن تمّ الترخّص في الإعراب.

ومنه يقول ابن الطراوة الأندلسي: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كلُّ واحد منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو: "ضربَ زيدٌ عمراً"؛ لو لم ترفع "زيداً" وتنصب "عمراً" لم يُعلمِ الفاعلُ من المفعول<sup>(٨)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، قد أوردت مصادر النحو عدداً من الأبيات الشعرية وقع فيها الترخّص في الإعراب. ومنه يقول الزجاجي: "وقد جاء في الشعر شيء قلب فصير مفعولاً فاعلاً وفاعله مفعولاً على التأويل..."<sup>(٩)</sup>؛ وجعل ابن هشام هذا الترخّص من مَلَح كلام العرب قائلاً: "من مَلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظين في الأحكام"<sup>(١٠)</sup>، كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، نحو: "خرق الثوب المسمار" و"كسر الزجاج الحجر".

## المحور الأول: مفهوم الترخّص في اللغة والاصطلاح

الترخّص لغةً: التخفيض، التسهيل، التيسير، وهو مصدر الفعل الخماسي: تَرَخَّصَ، يَتَرَخَّصُ، تَرَخُّصًا، ومنه قوله: "تَرَخَّصَ الشَّخْصُ فِي الْأُمُورِ" أي تساهل وأخذ فيها بالرخصة، ويقال كذلك: "تَرَخَّصَ فِي حَقِّهِ إِذَا تَسَاهَلَ وَلَمْ يَسْتَقْصَهُ"<sup>(١١)</sup>. وفي الشريعة: اسم لما شُرعَ متعلِّقًا بالعوارض. أي ما استبيح بعذر مع قيام الدليل المحرّم؛ وقيل هي ما بني على أَعذار العباد<sup>(١٢)</sup>.

وأما اصطلاحاً: فهو تركيب الكلام أو الجمل على غير ما تقتضي به القاعدة اعتماداً على أمن اللبس<sup>(١٣)</sup>، فإن لم يؤمن اللبس نُسِبَ الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخّص، ومرتكز الرخصة تضافر القرائن، لأن تعدّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى؛ لأن غيرها يمكن أن يعني عنها، فيكون الترخّص بتجاهل التمسك بهذه القرينة، والرخصة كما يقول علماء أصول النحو: مرهونة بمحلّها، فلا تصلح لأن يُقاس عليها، ووظيفة القول بها ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه، فلا تبرر بها أخطاء المحدثين<sup>(١٤)</sup>. ولذلك، إن المقصود بالترخّص هو إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولاً، ولتبيان القرينة المحذوفة ثانياً، وينبغي لدارسي العربية أن يعرف أن المقصود بالترخّص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها اعتماداً على فهم المعنى وعدم اللبس بل يكون في حدود خاصّة ومواقف شائعة؛ والترخّص إذن فهو خروج على الكلام الدارج من الاستعمالات والتراكيب.

ويرى النحاة أن الترخّص هو مرهونة بمحلّها؛ فلا يقاس عليها؛ وشروطها أن يؤمن معها اللبس؛ وأن تكون فصيحاً. ومن هنا يُلاحظ أن الترخّص يؤتي به لغرض معيّن وأن اللغة لا تترخّص في قرائن الجملة جزافاً، بل يكون ذلك في موقعيات خاصّة بحيث لا يمثّل هذا الترخّص قاعدةً عامّةً يمكن النسخ على منوالها<sup>(١٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿... إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ذكر الخبر "قَرِيبٌ" مع اسم "إِنَّ" مؤنث "رَحْمَةٌ"، لأن الرحمة بمعنى المطر فحمل المؤنث على معنى الأصل الذي هو مذكّر، وعليه يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "إنها على تأويل الرحمة أو الترحّم"<sup>(١٦)</sup>. ومنه علّق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على هذه الآية قائلاً: "وقيل إنما أُسْقِطت منه التاء لأن "الرحمة والرحم" واحد فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي...﴾ [الكهف: ٩٨]، فمجالات

الحمل على المعنى عند العرب كثيرة، منها استخدام الضمائر بالانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو بالعكس، والالتفات من المفرد إلى المثنى أو الجمع أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]، والأصل "إليه أرجع" فالتفت من المتكلم إلى المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿...فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه:١١٧]، والمراد "فَتَشْقَيَانِ" فوُضِعَ المفردُ موضعَ المثنى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾ [١] ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر:١-٢]، حيث لم يقل "فصلّ لنا"<sup>(١٧)</sup>. وأضاف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بهذا النصّ لإثبات هذه الظاهرة في التراكيب العربية سواء أكان نثراً أم نظماً وفي القرآن الكريم أيضاً، وأن لهذه الظاهرة مناح عديدة ولا يقتصر الحمل على المعنى عنده على التذكير والتأنيث أو المخالفة النوعية؛ بل أشار إلى نوع ثانٍ منه وهو المخالفة العديدة، نحو الإشارة إلى المفرد بالجمع، وبالعكس أو الإشارة إلى المثنى بالمفرد وهكذا، ويبقى المعنى واضحاً، فلا يحدث لبس في الكلام اعتماداً على إرجاع اللفظ إلى أصله، أو الحمل على المعنى، فإن أمن اللبس هو أغلى ما تحرص عليه اللغة استعمالاً، وأثمن ما يتطلبه اللغويون تحليلاً<sup>(١٨)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، يُلاحظ أن الحمل على المعنى علاجٌ لكل مخالفة بين ظاهرة اللفظ والتقدير أو بين العبارة المنطوقة والمكتوبة أو بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية، وعليه ذكر محمد حماسة في كتابه قائلاً: "إن الحمل على المعنى كان وسيلةً دلاليةً بارعةً تربط بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النحاة العرب، وكشف عن دور المعنى أو الدلالة في التععيد النحوي أياً كان اتساعُ هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلامُ أو ضيقه"<sup>(١٩)</sup>.

وقد يطلق النحاة القدماء موضوع الحمل على المعنى بمصطلحات أخرى منها الاتساع، والالتفات، والتخلّص أو الانعطاف والتضمين<sup>(٢٠)</sup>، واصطاح سيبويه (ت ١٨٠هـ) كلمة "الاتساع" عند ذكره مجال الترخّص في قرينة الذكر فيقول: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾ [يوسف:٨٢]، إنما يريد أهل القرية فاختصر"<sup>(٢١)</sup>.

ومن هذا الصدد، أورد النحاة أن القرائن النحوية لها مكانٌ مرموقٌ في فهم التراكيب العربية، ولكلّ من هذه القرائن مكانٌ لا يسدّ اختلاله مكان قرينة أخرى في الجملة وقد تجتمع في جملة مجموعة منها دون آخر؛ وليس لزماً أن تجتمع كل القرائن في جملة واحدة.

### المحور الثاني: ظاهرة الترخّص في بعض القرائن النحوية.

يُلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة الترخّص تورد في بعض القرائن النحوية كما سيأتي:-

#### (١)- الترخّص في قرينة الإعراب:

وقد كان من المعلوم أن القرائن النحوية بنوعها اللفظية والمعنوية تتصافر بعضها مع بعض في توضيح المعنى الصحيح فلا ضير من الاستغناء عن واحدة منها وإقامة إحداهما مقامها<sup>(٢٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿...وَأَرْحَمُنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، إذا كان الوقف على كلمة "أنت" كانت "أنت" تأكيداً للضمير الفاعل في "أرحمنا" وكان "مَوْلَانَا"، منادي بحرف نداءٍ محذوفٍ وإذا كان الوقف على "أرحمنا" كانت "أنت" في موضع من موضع الوقف وجهاً، من وجوه الإعراب وأن التحمل في مواضع الوقف يؤدي إلى التحمل في وجوه الإعراب المختلفة ويؤكد النحاة القدماء الرابطة بين الوقف والإعراب مستخدمين الفصائل النحوية المزدوجة قياساً بعدم الوقف<sup>(٢٣)</sup>؛ فلا يصحّ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على المؤكّد دون التوكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على البديل دون المبدل منه، ومنه قوله تعالى: ﴿...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ [التوبة: ٣]، بجرّ كلمة "الرسول" على قراءة، وقد خرجها البعض على القسم أي "وحقّ رسوله" وهو معنى لا يدعوا إليه المقام، وإنما أمن اللبس بالمفارقة في السياق بين "البراءة" وبين "الرسول"، وكذلك بين عدم صحّة عطف الرسول على المشركين لانتقاء الجامع، ومن هنا كان الرسول معطوفاً على لفظ الجلالة سواء أكان رفعاً أم جراً؛ وقد تكون القرينة اللفظية الأداة أحياناً وسيلة للتخّص في العلامة الإعرابية كما في الاستثناء، نحو قولك: "ما قام الناس إلا زيد وما مررتُ بأحدٍ إلا زيد"، ومن الواضح أن حقّ المستثنى في المقام الأول أن ينصب لأنّ المستثنى منه موجود والكلام منفي ولكن لوجود قرينة الأداة "إلا" استغنى المتكلم عن نصب المستثنى وعن جرّه في المثال الثاني لأنّ الاستثناء مفرغ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى

وَالصَّابِئِينَ...﴾ [البقرة:٦٢]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿...إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾ [المائدة:٦٩]، فوضوح التعاطف بين "الصابئون" وما قبلها قد أغنى عن الحركات الإعرابية اللازمة هنا وهي "الياء" فقرينة التبعيّة مفهومة وواضحة بين هذه المتعاطفات جميعاً، ولا يطرق ذهن القارئ معنى أيسر من معنى العطف؛ وتتضافر مع قرينة التبعيّة من القرائن هنا قرينة الأداة تمثّلها واو العطف؛ فأمن اللبس وأهدرت العلامة الإعرابية وربما كان ذلك للتنبية على عزل "الصابئين" عن أصحاب الديانات السماوية الثلاث لأنهم ليسوا منهم<sup>(٢٤)</sup>.

## (٢)- الترخّص في قرينة الظرف:

هو الدلالة الوظيفيّة على معنى الزمن<sup>(٢٥)</sup>، ويسمّى بالزمن النحوي أي التركيبي أو السياقي، لأن الفعل على صيغة "فَعَلَ" قد يدلّ في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدلّ على الماضي فالزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صرفة للفعل؛ فتتنوّع الدلالة الزمنية من سياق إلى آخر لاعتمادها على القرائن اللفظيّة أو الحالة التي تحدّد زمنه، لأن النحو هو نظام العلاقات في السياق، فالنظام اللغوي في السياق وهو معنى الفعل في السياق، نحو: "أَتَى زَيْدٌ فَلَا تُعَاقِبْهُ"، فكلمة "أتى" فعل ماضٍ ولكنه دلّ على الحال لقرينة حالّيّة وهو المضارع الذي تلاه، فالزمن السياقي لا يقرّره معنى الفعل في السياق فقط، بل يصحّ أن يكون وظيفة من وظائف معنى الجملة، فالزمن النحوي السياقي جزء من الظواهر الموقعيّة السياقيّة لأن دلالة الفعل على الزمن تتوقّف على موقعه، وعلى قرينته في السياق، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:١]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء:٨٩]، وكلمة "أتى" في هاتين الآيتين هو فعل ماضٍ ولكن لا يدلّ على الزمن الماضي فقط، إذ تختلف دلالاته الزمنية باختلاف السياق، فقد يدلّ على المستقبل وعلى أزمنة جديدة، إذ ليس كلّ ماضي الصيغة يدلّ على الزمن الماضي، ولا كلّ فعل مضارع يدلّ على الحال أو الاستقبال.

ومن هنا تتباين الدلالات الزمنية، فقد يحلّ إحداها محلّ الأخرى في الدلالة، فقد يدلّ الماضي على زمن المضارع أو العكس، وأحياناً يكون الحديث عن زمن مضى ثم يأخذ الكلام منحى آخر فيؤتي بفعل مضارع، فيجمع بين دلالة الماضي والحال والاستقبال في جملة واحدة.

ويلاحظ أن الفعل الماضي يستخدم مكان المضارع إشارة إلى تأكيد وقوع الفعل حتى كأنه قد وقع، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، فكلمة "أَتَوْهُ" فعل ماضٍ ويدلّ على الحال والاستقبال أي فعل مضارع في هذا الموضع من إيقاع الرهبة في النفوس<sup>(٢٦)</sup>؛ وكما تدلّ صيغة الفعل المضارع على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿... قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، فكلمة "تَقْتُلُونَ" فعل مضارع ويدلّ على زمن مضى والتقدير هو "قتلتم"<sup>(٢٧)</sup>، بدليل القرينة اللفظية الزمنية "من قبل".

### (٣)- الترخّص في قرينة النسبة:

إن قرينة النسبة تعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربطه به؛ لذلك كان بها حاجة دائماً إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه<sup>(٢٨)</sup>، أي المضاف والمضاف إليه، فيمكن حذف أحد العنصرين المتلازمين الذين يستلزم أحدهما الآخر؛ فحذف المضاف كثيرٌ واسعٌ في العربية؛ وذكر ابن جني قائلاً: "حذف المضاف أكثر من حذف المضاف إليه"<sup>(٢٩)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي "أهل القرية"، فحذف المضاف لا يقدم عليه إلى عند أمن اللبس، ويكون هذا بدليل القرائن التي تشتمل عليها الجملة، سواء أكانت لفظية أم كانت معنوية، ففي هذه الآية تُوجَد أن المسؤولين "أهل القرية" و "أهل العير" قرينة معنوية، أما القرينة اللفظية فهي العلامة الإعرابية لكلمة "القرية" وهي الفتحة التي هي حركة المضاف المحذوف لأنه إذا حذف المضاف نقل إعرابه إلى المضاف إليه<sup>(٣٠)</sup>.

وكذلك، يحذف المضاف إليه كما يحذف المضافولكنه قليل الاستعمال قياساً بالمضاف؛ وأشار ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أن أكثر الحذف يكون في المعرفة<sup>(٣١)</sup>، الواقع موضع المبنى على الضمّ، نحو قولك: "من تحت، من قبل، من بعد" فالبناء على الضمّ قرينة نحوية على المحذوف الذي هو المضاف إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿...لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ...﴾ [الروم: ٤]، أي من قبل ذلك ومن بعده أي "من قبل كونهم غالبيين ومن بعد كونهم مغلوبين"<sup>(٣٢)</sup>.



## (٤)- الترخّص في قرينة الإسناد:

قد مرّ في مفهوم الجملة أنها تتكوّن من المسند والمسند إليه سواء أكانت فعلية أم اسمية، ويشترط أنها لا بدّ للمبتدأ من خبر، وللفاعل من فاعل أو نائب فاعل؛ وصرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) القول أن أصل الكلام الذكر ولا يحذف منه شيء إلاّ بدليل ويقصد بالدليل القرينة سواء أكانت لفظية تقتضيها الصناعة النحوية أم معنوية يقتضيها المعنى<sup>(٣٣)</sup>. أما الدراسات اللغوية الحديثة فلا تعترف بلا بدّ من المسند والمسند إليه في فهم الجملة؛ فالجملة هي التي تؤدّي الفائدة كاملة<sup>(٣٤)</sup>.

إذن، فمن الظواهر اللغوية التي لها علاقة بتنظيم الجملة ظاهرة الحذف وهي نوع من أنواع الترخّص في القرائن، وذلك أن الجملة تشتمل على أجزاء تعبّر عن الفكرة، فأحياناً، يحذف المتكلم بعض هذه الأجزاء، فيكتفي بكلمة واحدة من الجملة مع مراعاة السياق الذي يوحي بهذا الجزء المحذوف. وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في كتابه: "اعلم أن المبتدأ أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا بدّ منهما إلاّ قد تُوجَد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه لأن الألفاظ إنما يجيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بغير اللفظ جازاً أتت به ويكون مراداً حكماً وتقديراً"<sup>(٣٥)</sup>، وأورد ابن جني أيضاً أنواع الحذف في التراكيب العربية قائلاً: "فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(٣٦)</sup>، فيلاحظ من هذا النصّ أن للحذف أنواعاً في اللغة العربية، وهناك أيضاً شرط للقرينة اللفظية والمعنوية التي تدلّ على المحذوف وإلاّ يعدّ على المستمعين الفهم، فأصبح الكلام ضرباً من التكلف الذي لا طائل منه؛ ومنها يحذف الفاعل (المسند إليه) في الجملة الإسنادية ويكتفي في الدلالة عليه بذكر الفعل، نحو: "أرسلت" أي أرسلت السماء المطر، فلا يذكر الفاعل أي "السماء"، وتارة يحذف المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿...فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، والتقدير: صبري صبرٌ جميلٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿...كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ...﴾ [الأحقاف: ٣٥]، والتقدير: هذا بلاغ، أو ذلك بلاغ<sup>(٣٧)</sup>.

وكذلك، يحذف الفعل (المسند) في الجملة الإسنادية، وكان من المعلوم أن الفعل ركنٌ أساسيٌّ في تركيب الجمل العربية لأنه يمثل أهمّ قرينة من قرائن الجملة، التي بها تقوم الجمل وهي قرينة الإسناد؛ وكثيراً ما يكتفي المتكلم بما يدلّ على الفعل من دلائل وملابسات في السياق<sup>(٣٨)</sup>، فسمحت دلالة السياق بحذف أهمّ جزء من أجزاء الكلام، والقرائن التي تدلّ على الفعل منها قرائن حالّية وقرائن معنوية، نحو: "الهلال الهلال" أي: "رأيت الهلال"، بحذف الفعل، ومنه قولك: "السيارة السيارة"، أي "إحذر السيارة"، فالمرام هو تحذيره من خطر السيارة، ولا حاجة من ذكر لفظ الفعل "احذر" لأن المعنى واضح من خلال قرينة الحال. وهناك أيضاً القرائن اللفظية والمعنوية التي تدلّ على الفعل المحذوف في قرينة الحال والمقال<sup>(٣٩)</sup>، كالاسم المنسوب الذي يقع في بداية الجملة دون أن يتقدّمه فعل، نحو قولك: "أهلاً وسهلاً" أي "أزجبتك أهلاً وسهلاً"، ومنه قولك: "حمداً" أي "أحمدك حمداً"، أو "شكراً"، أي "أشكرك شكراً"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ قَالُوا خَيْرٌ...﴾ [النحل: ٣٠]، أي أنزل خيراً. وكذلك يحذف الخبر، نحو قولك: "من عندك"، فالجواب: "زيد"، وتقدير الكلام كما يدلّ عليه سياق الكلام هو "زيدٌ عندي"، ولقد يُحذف الخبر وهو جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمُحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأُحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]، فالخبر هنا محذوف وهو جملة من مبتدأ وخبر، والتقدير: "واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر"<sup>(٤٠)</sup>، فَيُحذف الخبر جوازاً واحترافاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام، نحو قول الشاعر:-

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا \*\* عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٤١)</sup>

والتقدير: "نحنُ بما عندنا راضون، فحذف الخبر "راضون"، والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

(٥)- الترخّص في قرينة التخصيص: يذكر المتكلم المفعول به في معظم الأحوال عند تركيبه من حذفه؛ ومنه يقول الجرجاني (ت ٣٣٩هـ): "اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهُمْ يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للمفاعيلين من غير ن يتعرّضوا لذكر المفعولين<sup>(٤٢)</sup> فإذا كان الأمر

كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، إنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً<sup>(٤٣)</sup>، نحو قولك: "فلان يحلّ ويعقد"، فالمحذوف يظهر بالنظر إلى إثبات المعنى في نفسه، أي أنه يحلّ الأمور ويعقدها. ويلاحظ في قول الجرجاني (ت٣٣٩هـ) أن المفعول به قد يُحذفُ أحياناً لغرض في نفس المتكلم، كما يُذكرُ أحياناً لغرض معين أيضاً، فأشار الجرجاني (ت٣٣٩هـ) في هذا الصدد، أن ذكر المفعول به في بعض الأحوال أحسن من حذفه، ويقول: "وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن"<sup>(٤٤)</sup>، وقد يحذف المفعول به بأسباب عديدة منها:-

(أ)- الاهتمام بالفاعل وإثبات معنى الفعل له لا لغيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (٤٣) ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ [النجم:٤٣-٤٤]، والمعنى هو الذي منه الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء، لكون صفاته عزّ وجلّ وحده، فإن تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى<sup>(٤٥)</sup>، والقصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تعلم التباسه بمفعوله<sup>(٤٦)</sup>.

(ب)- مجيء المشيئة بعد "لو" وبعد حروف الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام:٣٥]، والتقدير في ذلك لو شاء الله أن يجمعكم على الهدى لجمعكم<sup>(٤٧)</sup>.

(٦)- الترخّص في قرينة التبعية: نظراً لقرينة التبعية في القرائن النحوية أنها تشمل على التابع والمتبوع أي الصفة والموصوف، التأكيد والمؤكّد، العطف والمعطوف، البديل والمبدول؛ وتبعاً لذلك، فإن أكثر ما يكون الترخّص في هذا الصدد وهو الصفة والموصوف، فيقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة على المحذوف، ويلاحظ أن الصفة محذوفٌ أحياناً في القرآن الكريم وفي كلام العرب ولا يُحذفُ الصفة إلا عند وجود قرينة تدلّ عليها، نحو قوله تعالى: ﴿...وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩]، والتقدير: "كل سفينة صالحة"، فالقرينة اللفظية التي تدلّ على الحذف، وهي نحو قوله تعالى: ﴿...فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا...﴾ [الكهف:٧٩]، فإن عيبه إياها دليل على أن المأخوذ من السفن صحيح لا معيوب<sup>(٤٨)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...﴾ [النساء:١]، والتقدير: "نساء كثيرات"، وسبب الحذف أن

الصفة تأتي لتبيين الموصوف وتوضيحه، ولا تكون الصفة المحذوفة إلا بعد النكرة لأن النكرة تحتاج إلى توضيح من خلال التخصيص بالموصف أو بالإضافة.

وكذلك يحذف الموصوف لكن هو أقلّ من حذف الصفة لأنه ضدّ البيان، نحو قولك: "مَرَزْتُ بِطَوِيلٍ"، التقدير: رَجُلٌ طَوِيلٌ"، ومنه يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "لم يستين من ظاهر هذا اللفظ، أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك"<sup>(٤٩)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، وقد يُحذف الموصوف في غير موضع من القرآن، وقامت الصفة مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ..﴾ [سبأ: ١١]، أي دروعاً سابغات<sup>(٥٠)</sup>. وتحسن الإشارة إلى أن أكثر وقوع حذف الموصوف يكون في النداء، وفي المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَمِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، وتقديره: "يا أيها الرجل الساحر"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]، وتقديره: "من تاب وعمل عملاً صالحاً"<sup>(٥١)</sup>

(٧)- الترخّص في قرينة الرتبة: يُسْتَخْلَصُ في القرائن النحويّة أن النحاة اتفقوا على أن ترتيب عناصر الجملة العربيّة يكون على الفعل أولاً ثمّ الفاعل ثمّ المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿...ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَوِيلَةً...﴾ [إبراهيم: ٢٤]، ضرب (فعل)، الله (فاعل)، مثلاً (مفعول به)، وهذا يدلّ على أن اللغة العربيّة نظامٌ في تأليف الجملة، ويقال: "والنظام في الجملة العربيّة يعني مراعاة العلاقات المعنويّة بين الكلمات فإذا تجاوز الفرد النظام أو اخترقه صارت جملة أفاظاً مرصوفة لا تعبّر عن أية فكرة"<sup>(٥٢)</sup>؛ ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، أن المتكلم في معظم الوقت يهتمّ بالحدث أولاً ثمّ المحدث ثم ما وقع عليه الحدث، وهذا ترتيب مطابق لنظام الجملة العربيّة لأن الأصل أن يكون الفعل مقدّماً؛ ومهما يكون من الأمر، فواضح أن تغيير النظام في ترتيب الجملة العربيّة لم يخل أحياناً معنى الجملة كتقديم المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ"؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾ [البقرة: ١٢٤]. والتقديم والتأخير عند النحاة القدماء أمرٌ يتعلّق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وليس الغرض أن يتعلّق بالبنية الشكلية أو بموسيقى الكلام في ترتيب الكلمات في الجملة، والترخّص فيها أمرٌ يراد به سرٌّ من أسرار العربيّة ووسيلةٌ يقرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة، ويظهر هذا المفهوم واضحاً في قوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ

وَأَيُّهُمْ... ﴿[الأنعام: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ...﴾ [الإسراء: ٣١]، ففي البنية الأولى قدّم ضمير المخاطبين على الأولاد وفي الثانية قدّم ضمير الأولاد على المخاطبين لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل "من إملاق" الذي يفيد أنهم في فقر، فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم لأنهم في حاجة إليه فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء<sup>(٥٣)</sup>، بدليل: خشية إملاق فإن الخشية إنما تكون في أمر لم يقع بعد، فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم. إذن، فيمكن القول بأن يترخّص في الرتبة عند أمن اللبس، مثلاً يلاحظ الترخّص في تقديم المفعول على الفاعل في قرينة الرتبة عند أمن اللبس، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ...﴾ [آل عمران: ٧٣]. أي: لا تؤمنوا أن يؤتى أحد لمن تبع دينكم. ف "أن يؤتى" مفعول "لا تؤمنوا"، وقد قدم المستثنى فدلّ على جواز، نحو قولهم: "ما قدم إلا زيداً أحد". ويلاحظ أيضاً الترخّص في الرتبة تقديم الحال، نحو قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ...﴾ [القمر: ٧]، أي يخرجون من الأجداث خشعاً أبصارهم. وهذا مثل قولهم: "راكباً جاء زيد".

#### خاتمة البحث:

قد مرّ في سطور هذا البحث أن العرب لم ينطقوا بما نطقوا به عن خطأ ولا عن شذوذ؛ بل نطقوا به في ظلال القرنية إذا اقتضاها المعنى تُرَخِّصَ فيها، وإذا لم يقتضها فلا رخصة فيها. ومن هنا، يلاحظ من أصول النحو أن الرخصة مرهونة بمحلّها فلا يقاس عليها وشرطها أن يؤمن معها اللبس وأن تكون من الفصيح في حالة الاستشهاد. ولهذا، تناول البحث ماهية الترخّص في القرائن النحوية عند أمن اللبس في اللغة العربية. ويستخلص مما سبق أن الترخّص يُسَمَّح في التراكيب العربية عند أمن اللبس، لأنه يُعَدُّ مظهرًا من مظاهر قواعد العربيّة في الإعراب؛ وعرض هذا البحث الموقّعات التي يُتَرَخَّص فيها في القرائن النحويّة سواء أكان نثرًا أم نظمًا، ويعتمد كثيرًا في النثر من القرآن الكريم. ولذلك، يتوصّل هذا البحث إلى النتائج الآتية أهمّها ما يلي:-

- تُعَدُّ العلامة الإعرابيّة قرينة من قرائن التعليق، ولها أثرُ لعامل، إن لم تُوجد في الجملة وجب تقديره. وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا ينطق به في الكلام كالتحذير والإغراء وغيرهما.

- صرح النحاة في الترخّص في قرينة التخصيص أن يحذف المفعول به للأغراض المختلفة، منها الاهتمام بالفاعل وإثبات معنى الفعل له لا لغيره. ومنها الإيجاز والاقتصار ومجيء المشيئة بعد "لو" وبعد حروف الجزاء.
- اتفق النحاة أن هناك بواعث تدفع إلى الترخّص في قرينة الرتبة أهمّها العناية والاهتمام والاختصاص؛ كما يوجد عند سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما.

#### الهوامش والمراجع

- ١- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ٢٠٠٤م. الخصائص. ج١، تحقيق: د. عبد الحكيم بن محمد. القاهرة: المكتبة التوفيقية. ص. ٤٤.
- ٢- تمام حسان. ١٩٨١م. الأصول: دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. ط١. المغرب: دار الثقافة. ص. ١٤٨.
- ٣- محمد أحمد عرفة. د.ت. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مصر: مطبعة السعادة. ص. ١١٤.
- ٤- السيوطي، جلال الدين. ٢٠٠١م. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: غريد الشيخ. ج١. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٣٣٧.
- ٥- الفراء، أبو ذكرياء يحيى بن عبد الله. ٢٠٠٢م. معاني القرآن. ج١. ط١. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٣١. ثم انظر: ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل. ٢٠٠١م. إعراب القرآن. ج١. ط١. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٤٧. ثم انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم. ١٩٨٨م. معاني القرآن وإعرابه. ج١. ط١. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي. بيروت: عالم الكتب. ص. ١١٦-١١٧.
- ٦- الزمخشري، أحمد محمود بن عمر. ١٩٩٧م الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ج٢. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ص. ١١١.
- ٧- ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن. ٢٠٠٧م. شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك. ج١. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. ثم انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. ٢٠٠٠م. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ج٢. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية. ص. ٦.
- ٨- ابن أبي ربيع عبد الله بن أحمد السبتي. ١٩٨٦م. البسيط في شرح جمل الزجاجي. ج١. ط١. تحقيق: عياد بن عبد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ص. ٢٦٢. وقد تعقب ابن أبي الربيع ابن الطراوة وجعل رفع المفعول وإن فهم المعنى كالغلط.
- ٩- انظر: ابن أبي ربيع. المرجع نفسه. ج١. ص. ٢٦٢. ثم انظر: السيوطي. الأشباه والنظائر. المرجع السابق. ج١. ص. ٣٣٧. ثم انظر: أبو الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى. ٢٠٠٥م. النكت في تفسير كتاب سيبويه. ط١. تحقيق: د. يحيى مراد. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٩٥-٩٦.
- ١٠- ابن هشام الأنصاري. ١٩٩١م. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ج٢. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة

- العصرية. ص. ٦٩٩.
- ١١- انظر: أحمد العايد والآخرين. د.ت. المعجم العربي الأساسي. المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ص. ٥١٣. مادة (رخص).
- ثم انظر: المعلوف، النصراني. ٢٠٠٨م. المنجد في اللغة والأعلام. ط٤. بيروت: دار المشرق. ص. ٢٥٤. ثم انظر: مجمع اللغة العربية. ٢٠٠٤م. معجم الوسيط. ط٤. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- ١٢- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد. ٢٠٠٤م. معجم التعريفات. ط١. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. القاهرة: دار الفضيلة. ثم انظر: درويش، شوكت علي عبد الرحمن. ٢٠٠٤م. الرخصة النحوية. عمان: المكتبة الوطنية. ص. ٥٤.
- ١٣- انظر: حسّان، تمام. ٢٠٠٠م. البيان في روائع القرآن. ط٢. ج١. القاهرة: عالم الكتب. ص. ١٢.
- ١٤- انظر: تمام، حسّان. البيان في روائع القرآن. المرجع السابق. ص. ١٢-١٣. ثم انظر: درويش، شوكت. المرجع السابق. ص. ٥٤.
- ١٥- محمد حماسة، عبد اللطيف. ١٩٨٣. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. القاهرة: كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. ص. ٣٢٤. ثم انظر: كوليزار، كاكل عزيز. المرجع السابق. ص. ١٨١.
- ١٦- الرمخشري، أحمد محمود بن عمر. ١٩٩٧م الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ج٢. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ص. ١١١.
- ١٧- انظر: الرمخشري. المرجع نفسه. ج٢. ص. ٢٨٥. انظر: السيوطي، جلال الدين. ١٩٧٩م. الاتقان في علوم القرآن. ج٢. بيروت: دار الفكر. ص. ١٠٠٠. انظر: الطبرسي، أبو علي بن الحسن. ١٩٩٥م. مجمع البيان في تفسير القرآن. ج٥. ط١. تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين. بيروت: مؤسسة الأعلي للمطبوعات. ص. ٨٠.
- ١٨- انظر: كوليزار، كاكل عزيز. ٢٠٠٩م. القرينة في اللغة العربية. ط١. عمان: دار دجلة. ص. ١٨٢-١٨٣.
- ١٩- انظر: محمد حماسة، عبد اللطيف. ٢٠٠٠م. النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي. ط١. القاهرة: دار الشروق. ص. ١٥٨.
- ٢٠- انظر: عباس، حسن. ١٩٦٦م. النحو الوافي. ج٢. ط٣. القاهرة: دار المعارف. ص. ٤١٨.
- ٢١- انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. ١٩٩٩م. الكتاب. ج١. ط١. تحقيق: د.إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٢١٢.
- ٢٢- انظر: كوليزار، كاكل عزيز. المرجع السابق. ص. ٢٢١.
- ٢٣- انظر: ياقوت، أحمد سليمان. ١٩٨١م. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. الرياض: المملكة السعودية. ص. ٢٠٩ وما بعدها.
- ٢٤- انظر: تمام، حسّان. ٢٠٠٠م. البيان في روائع القرآن. القاهرة: عالم الكتب. ص. ٥٥، ثم انظر: كوليزار، كاكل عزيز. المرجع السابق. ص. ٢٢٦-٢٢٧. ثم انظر: درويش، شوكت. المرجع السابق. ص. ٢٤٩.
- ٢٥- انظر: كوليزار، كاكل عزيز. المرجع نفسه. ص. ١٥٤.

- ٢٦- انظر: الزمخشري. الكشاف. المرجع السابق. ج٣. ص. ٣٨٦.
- ٢٧- عبد العال سالم مكرم. ١٩٩٦م. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة. ص. ٥٥.
- ٢٨- جمال الدين، مصطفى. ٢٠٠٥م. البحث النحوي عند الأصوليين. ط١. بيروت: دار الهادي. ص. ١٧٨ وما بعدها.
- ٢٩- ابن جني، الخصائص. المرجع السابق. ج٢. ص. ١٤٢ وما بعدها.
- ٣٠- انظر: كوليزار، كاكل عزيز. المرجع السابق. ص. ٢٥٠.
- ٣١- ابن جني. الخصائص. المرجع السابق. ج٢. ص. ١٤٢-١٤٣.
- ٣٢- انظر: الزمخشري. الكشاف. ج٣. المرجع السابق. ص. ٣٦٧. الجرجاني. دلائل الإعجاز. المرجع نفسه. ص. ١٠٠ وما بعدها.
- ٣٣- انظر: ابن جني. الخصائص. المرجع السابق. ج٢. ص. ١٤٢.
- ٣٤- الجرجاني، عبد القاهر. المرجع السابق.
- ٣٥- ابن يعيش، موفّق الدين. ١٩٧٠م. شرح المفصل. ج١. بيروت: عالم الكتب. ص. ٨٣.
- ٣٦- ابن جني. الخصائص. المرجع السابق. ج٢. ص. ١٤٠.
- ٣٧- انظر: الزمخشري. المرجع السابق. ج٢. ص. ٢٠.
- ٣٨- انظر: ابن مالك. جمال الدين محمد. ١٩٧٧م. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة عاني. ص. ١٠٠ وما بعدها.
- ٣٩- انظر: ابن الحاجب النحوي، أبو عمر عثمان. ١٩٨٠م. شرح الوافية نظم الكافية. تحقيق: موسى بناي علوان العليبي. مطبعة الآداب، النجف الأشرف. ص. ٢١٢.
- ٤٠- ابن الأثير الجزري، ضياء الدين بن محمد. ١٩٩٨. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ج٢. ط٢. تحقيق: الشيخ كامل محمد عريضة. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٨٩.
- ٤١- الميزد، أبو العباس محمد بن يزيد. ١٩٩٩م. المقتضب. ج٣. ط١. تحقيق: حسن حمد، بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ١١٢.
- ٤٢- كوليزار، كاكل. القرينة في اللغة. المرجع السابق. ص. ٢٦٢.
- ٤٣- الجرجاني، عبد القاهر ابن عبد الرحمن. ٢٠٠١م. دلائل الإعجاز في علم المعاني. ط١. تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ١٠٠ وما بعدها.
- ٤٤- الجرجاني، عبد القاهر. المرجع نفسه.
- ٤٥- الجرجاني، عبد القاهر. المرجع نفسه. ص. ١٥٥.
- ٤٦- انظر: الزمخشري. الكشاف. المرجع السابق. ج٤. ص. ٤٢٨.
- ٤٧- انظر: الزمخشري. المرجع نفسه. ج٢. ص. ٢٠.



- ٤٨- انظر: القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن. ٢٠٠٤م. الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: عماد بسيوني زغلول. بيروت: المكتبة العصرية. ص. ١٠٧. انظر: الزمخشري. المرجع نفسه. ج. ٢. ص. ٧٤١. ثم انظر: المثل السائر. ج. ٢. ص. ١٠٢-١٠٤. ثم انظر: الصباني، محمد بن علي، ١٩٩٧م. حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج. ٣. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. ص. ٧٠.
- ٤٩- ابن جني، أبو الفتح. الخصائص. المرجع السابق. ج. ٢. ص. ١٤٧.
- ٥٠- ابن عقيل، عبد الله. شرح ابن عقيل. المرجع السابق. ج. ٢. ص. ٩٣.
- ٥١- انظر: الزمخشري. الكشاف. المرجع السابق. ج. ٣. ص. ٢٥٧-٢٩٥.
- ٥٢- كوليزار، كاكل عزيز. المرجع السابق. ص. ٢٦٢.
- ٥٣- كوليزار، كاكل عزيز. المرجع نفسه. ص. ٢٦٣.